

# قانون تشريع الإجهاض لعام 2020

أحد أكثر قوانين الإجهاض المتطرفة في العالم

# عيوب قاتلة



صرح وزير العدل أندرو ليتل بأن عمليات الإجهاض المتأخر حتى مرحلة الولادة يمكن أن تجرى بموجب القانون الجديد لكي لا يختلط عليك الأمر - تمت صياغة القانون بطريقة تجعل من الممكن قانونًا إجراء عملية الإجهاض حتى مرحلة ولادة الطفل بالكامل لأي سبب كان - على الرغم مما قد يدعيه السياسيون.

\* تُظهر بيانات الإحصائيات النيوزيلندية أنه تم إجراء 800 عملية إجهاض متأخر على مدى السنوات العشر الماضية بينما لم يكن هناك خطر على الصحة البدنية للأم أو حياتها، أي أن 91% من جميع عمليات الإجهاض المتأخر لم تكن لإنقاذ حياة الأم.  
[صوت غالبية النواب ضد تعديل للسماح بالإجهاض بعد 20 أسبوعًا فقط في حالات الضرورة القصوى].

## لا يوجد نص يخص "المواليد الأحياء"

التعديل المقترح للقانون الجديد نص على أنه إذا وُلد الطفل حيًا بعد محاولة إجهاضه فمن الواجب توفير الرعاية والعلاج الطبي المناسب لذلك الطفل. على الصعيد الدولي، ينجو المواليد من الإجهاض - ليس فقط ليضع ساعات ولكن بعض الأحيان وصولاً إلى سن البلوغ - لذلك كان من الضروري وجود نص صريح في تشريع الإجهاض لتعزيز هذا الالتزام.  
[صوت غالبية النواب ضد التعديل المقترح].

## باكستريت الإجهاض بالمنزل

يمكن للنساء اليوم إجراء عملية الإجهاض بالمنزل، وربما أيضًا بالمدرسة. وسع القانون النطاق لفئة الأشخاص الذين قد يؤهلون لإجراء عمليات الإجهاض: تم استبدال مصطلح "طبيب ممارس" بـ "ممارس صحي". وهذا يعني أن ممرضة تنظيم الأسرة يمكن أن تصف حبوب الإجهاض - التي تؤدي إلى الإجهاض - عبر الهاتف أو عن طريق الفيديو (مثل تطبيق فيس تايم أو سكايب).



في السابق، كان يتعين تناول أدوية الإجهاض في مقر الطبيب المرخص. أما الآن وبموجب القانون الجديد، يمكن تسليم الحبوب إلى المنزل عن طريق البريد، مما يعني عدم الإشراف على من يأخذ الحبوب أو ما إذا كان الدواء يتم تناوله في الوقت الصحيح. من الصعب أيضًا التمييز ما إذا كانت المرأة أو الفتاة مستضفة، في علاقة مسينة أو قسرية، وما إذا كان الشخص البالغ الموثوق به موجودًا لرعايتها خلال ما يمكن أن وصفه بالعملية المؤلمة و / أو المزعجة.

## انتهاك حقوق الإنسان

إن إخراج الإجهاض من القانون الجنائي وإدراجه في التشريع الصحي جعل الطفل الذي لم يولد بعد مثله كمثل الزائدة الودية أو المرارة أو اللوزتين - حيث تحول ببساطة إلى "أنسجة" يتم إزالتها كجزء من "الإجراء الصحي". أي شخص شاهد الموجات فوق الصوتية لطفل لم يولد بعد سيعلم أن هذا انتهاك جسيم لحقوق الإنسان. كما أنه يشكل تناقضًا مع التشريعات الأخرى ورسائل الصحة العامة التي تعترف بوضوح بحقوق الطفل الذي لم يولد بعد. يُعد الإجهاض قضية صحية وقانونية على حد سواء.

## عزيزتي جاسينث،

هم مثلنا أيضًا



## متى تبدأ الحياة؟

السؤال الذي يجب علينا مناقشته هو: في أي مرحلة يصبح الطفل الذي لم يولد بعد إنسانًا؟ في أي مرحلة يستحق الجنين التمتع بحقوق الإنسان والحماية؟ لقد رفضت رئيسة الوزراء جاسيندا أربيرن حتى الآن الإجابة عن هذا السؤال الذي طرحته عليها 12 امرأة تعرضن لتجربة الإجهاض. ففي خطاب مفتوح لرئيس الوزراء صرحت النساء: أن العجز عن الإجابة على السؤال قد يؤدي إلى قتل البشر على نحو غير متعمد، بدلاً من مجرد "إزالة الأنسجة البشرية".

## نعم، عمليات الإجهاض المتأخر حتى

## مرحلة الولادة مشروعة قانونًا

كان قانون الجرائم يسمح في السابق بالإجهاض بعد 20 أسبوعًا من الحمل فقط في الظروف الاستثنائية. يعني القانون الجديد أن المرأة يمكن أن تخضع للإجهاض المتأخر إذا كان مقدم الإجهاض "يعتقد بشكل معقول أن الإجهاض مناسب إكلينيكيًا في جميع الظروف"، مع مراعاة الصحة البدنية والعقلية للمرأة وسلامتها. وهذا اختبار غير موضوعي وواسع النطاق للغاية. مصطلحات "الصحة البدنية" و "الصحة العقلية" و "السلامة" غير معرفة في القانون. عمر الحمل الذي يجب مراعاته غير معرف.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن أحد أهداف القانون هو جعل الإجهاض أكثر سهولة، يصعب تخيل العديد من الحالات التي يمكن فيها رفض الإجهاض في يومنا هذا.

يمكن استخدام الإجهاض المنزلي كوسيلة للتستر على الإساءات بسهولة أكبر. وكل هذا سيعرض النساء لخطر متزايد.

## لا يوجد نص يتعلق بألم الجنين

كان التعديل المقترح للقانون الجديد سيشرط على أولئك الذين يقومون بإجراءات الإجهاض بعد 20 أسبوعًا التأكد من أن الجنين لا يشعر بالألم. كان سيثابه هذا القانون قانون رعاية الحيوانات الذي يتطلب من الأطباء البيطريين التأكد من أن الحيوانات لا تشعر بالألم. [صوت غالبية النواب ضد التعديل المقترح.]

## منطق حزب جرين بارتني

إجهاض الأبقار  
"عمل غير إنساني وقاسي"



إجهاض البشر  
"رعاية صحية رحيمة"



## ليس هناك دعم للمرأة

لا توجد نصوص في القانون الجديد لحماية النساء والفتيات من الإكراه على الإجهاض - على سبيل المثال، الإكراه من قبل صديقها أو أحد أفراد الأسرة. لا توجد أيضًا نصوص تضمن حصول النساء على دعم الصحة العقلية الذي يحتاجن إليه، سواء قبل الإجهاض أو بعده، أو أنهن مدركات تمامًا للمخاطر الجسدية والنفسية للإجهاض. لا يشترط القانون إعلام النساء بكل خياراتهن والدعم متاح لهن - وتصرح وزارة الصحة أنه ينبغي إخبار النساء اللواتي يفكرن في الإجهاض أن "الإجهاض أكثر أمانًا من مواصلة الحمل". هناك أدلة على أن الإجهاض

## بدون إخطار الوالدين

يسمح قانون الإجهاض الجديد للمدارس بأخذ الفتيات لإجراء الإجهاض دون معرفة الوالدين. في الواقع، قبل 20 أسبوعًا يمكن للفتاة الصغيرة أن تتخذ بنفسها قرار إجراء عملية الإجهاض. يُطلب من الممارس الصحي في جميع السياقات الصحية الأخرى تقييم قدرة الطفل قبل إتخاذ الإجراء الطبي، وفي حالة الافتقار إلى تلك القدرة، يجب الحصول على موافقة أحد الوالدين أو ولي الأمر. لماذا استبعاد الوالدين عمدًا من هذا الإجراء؟ مما يثير السخرية أن مؤيدي الإجهاض يريدون التعامل مع الإجهاض كقضية تتعلق "بالصحة"، ولكن ليس عندما يتعلق الأمر بالمراهقين. [صوت غالبية النواب ضد تعديل مقترح لمعاملة الإجهاض على غرار الإجراءات الصحية الأخرى من حيث مشاركة الوالدين.]

## الإجهاض الانتقائي بسبب الجنس

لا يمنع القانون الجديد على وجه التحديد الإجهاض الانتقائي بسبب الجنس. يُعد الإجهاض الانتقائي بسبب الجنس مشكلة معروفة في الصين والهند، حيث أدت ثقافات تفضيل الأبناء من الذكور إلى نسب متفاوتة للغاية بين عدد الذكور وعدد الإناث.

الانتقائي بسبب الجنس يحدث بالفعل في بلدان أخرى، بما في ذلك كندا وأستراليا. يجب اعتبارها جريمة عندما يتم إجهاض الأجنة من الإناث لمجرد أنهم إناث. [صوت غالبية النواب ضد تعديل مقترح لحظر الإجهاض الانتقائي بسبب الجنس.]

## لا يوجد حد زمني للإعاقات

ألغى القانون الجديد مهلة الـ 20 أسبوعًا السابقة لعمليات الإجهاض بسبب الإعاقة. ففي عام 2017 خلال الحملة الانتخابية سلطت منظمة "Saving Down" الضوء على مخاوف بشأن تعهد جاسيندا أربيرين بتغيير القانون، بقولهم إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى الإجهاض حتى مرحلة ولادة الأطفال ذوي الإعاقات. وردًا على ذلك، التزمت جاسيندا أربيرين بعدم زيادة المهلة الزمنية للإجهاض الانتقائي بسبب الإعاقة. هناك أعداد متزايدة من عمليات الإجهاض المتأخر في المملكة المتحدة بسبب حالات مثل الشفة المشقوقة وحذف القدم. [صوت غالبية النواب ضد تعديل مقترح لحظر الإجهاض على أساس التمييز بسبب الإعاقة.]



## حرية أقل للضمير

يخفف القانون الجديد من حرية ممارسة حقوق الضمير للممارسين الصحيين. سيطلب من أولئك الذين لا يوافقون على الإجهاض الآن تقديم المعلومات للنساء حول مقدمي خدمات الإجهاض - بما يخالف ضمائرهم. الأمر الذي يدعو للقلق أيضًا احتمالية أن ينهي صاحب العمل خدمة شخص ما أو يرفض توظيفه بسبب اعتراضه النابع من الضمير. [صوت غالبية النواب ضد التعديلات المقترحة للحفاظ على معايير الاعتراض النابع من الضمير كما كانت في القانون السابق.]

## المعارضة الشعبية

عارضت أكثر من 90% من الطلبات العامة مشروع القانون - وحرّم من الفرصة 95% تقريبًا من أولئك الذين أرادوا أيضًا التحدث إلى لجنة تشريعات الإجهاض. أظهرت استطلاعات الرأي المستقلة أن 4% فقط من النيوزيلنديين يريدون حدودًا أكثر ليبرالية للإجهاض.

وبينما انشغل العالم وقادته بمواجهة كوفيد 19، استغلّت حكومتنا وقت البرلمان للتصويت على قانون الإجهاض المتطرف.



LoveThemBoth.nz

للحصول على نسخة إلكترونية من هذه النشرة (بما في ذلك المراجع والمعلومات الإضافية)، انتقل إلى